

شجبت تعذيب الموقوفين وطالبت بالتحقيق

## «الوفاء للمقاومة»: الخروج على الوفاق السبب الرئيس لتفاقم الأزمة



اجتماع كتلة الوفاء

شجبت كتلة الوفاء للمقاومة بعد اجتماعها الدوري أمس في مقرها بحارة حريك، برئاسة النائب محمد رعد وحضور أعضائها، بشدة «تجاوزات بعض عناصر الأجهزة الأمنية الرسمية واستخدامهم أساليب التعذيب مع الموقوفين أيًا تكن الاتهامات المنسوبة إليهم»، مؤكدة: «أن القصاص ينبغي أن يُفقد بموجب أحكام قضائية ليأخذ صفة العقوبة بدل الانتقام».

وشددت على «ضرورة التحقيق الجاد في تلك التجاوزات لمعرفة المتورطين فيها والمسؤولين عنها والمسريين لأفلامها»، داعية إلى «التنبه من عواقب ردود الفعل المتقلبة وإلى الحذر من لعبة الشارع وإثارة غرائز الجمهور لإسقاط منطق القانون والعدالة المرتجاة».

وادت الكتلة «المواقف الانتهازية الرخيصة التي تدرعت بإدانة التجاوزات، لتحرض طائفياً ومذهبياً وتلوح بخيارات تقسيم البلاد أو التفرّد في حكمها، وهي خيارات تستعيد منطق الحرب الأهلية وشعاراتها قبل اتفاق الطائف».

ورأت أن «الخروج على مبادئ الوفاق الوطني هو السبب الرئيس لتفاقم الأزمة الراهنة التي تلحق الضرر بالباغ ببنية الدولة، والظلم الكبير لكل المكونات اللبنانية والمواطنين من كل الطوائف والمذاهب والمناطق».

واعتبرت أن «الإرهاب بوجهيه الصهيوني والتكفيري هو التحدي الأهم الذي يضع صدقية القوى السياسية والدول في منطلقتنا والعالم على المحك، لإنقاذ الحاضر وبناء المستقبل. وأن النفتن من عواقب ردود المقاومة ضد هذا الإرهاب المزيج الذي تنظمه وترعاه دول غربية واقلية باتت معروفة ومفضحة».

وأكدت أن «الرهان على تبع محور المقاومة هو رهان على سراب، وأن الحرب النفسية والإعلامية الممنهجة التي تشن ضد شعوب وقوى ودول هذا المحور، هي حرب فاشلة تكشف فداحة المازق وانسداد أفق المشاريع المعادية أمام ما يحققه التصدي للإرهاب ولداعميه في المنطقة، سواء في لبنان أو سورية أو العراق أو اليمن وغيرها».

ودعت الكتلة وزير الداخلية نهاد المشنوق «بعد فضيحة الأخطاء التي ظهرت في استنساخ سجلات وقيود الأحوال الشخصية في محافظة بعلبك - الهرمل إلى الإسراع في التحقيق في الأمر واتخاذ الإجراءات السريعة لتصبح تلك الأخطاء ومحاسبة المصممين أو الضالعين والتنبه إلى صواب السجلات والقيود في كل المحافظات، تلافياً لأي إشكال يطاول حسن سير المعاملات والاستحقاقات الشخصية والقانونية واليومية والموسمية».

مراد: الحوار هو للتعالى على وهم أحادية التمثيل

## اللقاء الوطني: ما جرى في رومية حلقة من الصراع داخل «المستقبل»



اللقاء الوطني

رأى اللقاء الوطني أن ما جرى في سجن رومية هو حلقة من حلقات الصراع الداخلي في تيار المستقبل الذي دفع ثمنه المساجين وبعض العسكريين المنفيين لأوامر عليا. واعتبر أن الخلافات المتعددة بين الأطراف الحكومية حول التعيينات الأمنية هي نتاج أزمة نظام سياسي.

جاء ذلك في بيان عقب اجتماع اللقاء أمس في مكتب الوزير عبد الرحيم مراد وبرئاسته، وتوقف خلاله عند الخلافات المحتمدة بين الأطراف الحكومية حول التعيينات الأمنية، معتبرا أنها «نتاج أزمة نظام سياسي، وليست نتاج نزاع بين فقاء سياسيين، أوجدت شللا في العمل الحكومي، الأمر الذي ترك آثارا سلبية على مجمل الأوضاع العامة في البلاد».

وطالب اللقاء بعودة «جميع الأطراف إلى مجلس الوزراء والمجلس النيابي واعتماد الآلية القانونية والدستورية للتعيين، ناصحا القيادات السياسية «بعدم الهروب من معالجة أزمة النظام السياسي إلى طروحات تصفد الشعوب الوطني وتكرس واقع التجزئة في البلاد».

وتابع اللقاء «الأثار التي ولدتها فضيحة تعذيب السجناء في سجن رومية»، مستغربا الصمت عنها لمدة شهرين، واعتبر «أن الخلاف الذي نشأ بين الفريقين الواحد اللذين يتوليان وزارتين معينتين بهذه الفضيحة هو ناتج من انخراط كل منهما في برنامج شخصي يتعدان فيه عن مصلحة الوطن والمواطن».

ودعا اللقاء «إلى محاسبة جادة للمسؤولين عن هذه التصرفات

والخلافية، لا سيما أن ما جرى هو حلقة من حلقات الصراع الداخلي في تيار المستقبل والذي دفع ثمنه المساجين وبعض العسكريين المنفيين للأوامر، وطالب «بإجراء محاكمات عادلة وسريعة للموقوفين الإسلاميين، ومحاسبة من أراد جر البلاد إلى فتنة داخلية»، ورأى ضرورة وضع السجنون تحت إدارة مدنية نزيهة، مستغربا «تزامن تحريك الشارع في أكثر من منطقة الأمر الذي يشير إلى انخراط هذا الفريق في لعبة هز الاستقرار الأمني في البلاد».

وتوقف اللقاء الوطني «أمام صمود الشيخ الأسير خضر عدنان، الذي يواجه بصموده حتى تحقيق مطالبه بأبعائه الخاوية، لرفضه الاستسلام والخون لإرادة الاحتلال، وأعلن أنه متمسك بصموده حتى تحقيق مطالبه إما الحرية وإما الشهادة»، ودعا اللقاء «إلى إدانة واسعة لهذا السلوك والصف الصهيوني تجاه أسرانا، من مختلف المنظمات الشعبية العربية

## البناء

### بو صعب : لمتابعة تأهيل المساجين



بو صعب مع الوفد الأثونكسي

زار رئيس المجلس الأثونكسي اللبناني روبير الأبيض، وزير التربية الياس بو صعب برفقة رئيس الجمعية الأثونكسية لرعاية المساجين الأب باسيلويوس دبس، بحضور عبده بيروني وغسان الفرق. وبحسب بيان فقد كانت الزيارة لشكر الوزير بو صعب على «نشأته الإنساني والسماح للمساجين بتقديم امتحاناتهم الرسمية في السجن، وبهذا يؤكد الوزير مفهوم السجون الصحيح بانها تأهيل وإصلاح المساجين، ليكون لهم دور في المستقبل بعد خروجهم من السجن».

وطلب الأبيض من الوزير أن «يكون عضواً في اللجنة المشرفة على الجائزة التي سوف تمنح لطلاب الجامعات باسم رئيس الجمهورية المتحدة الروسية».

وأبدى بو صعب رغبته بذلك، مشدداً على «متابعة موضوع تأهيل وإصلاح المساجين وهو على استعداد للتعاون الكامل في هذا الشأن».

### فتوش: «تشریح الضرورة» هرطقة ومخالفة للدستور

أعد النائب نقولا فتوش دراسة عن التشريع، اعتبر فيها أن «لا وجود لإطلاق في الدستور لما يسمى «تشریح الضرورة»، لأن التشريع من حقوق السيادة. وأن سلطة التشريع أصيلة ومطلقة وتعلق بالسيادة كما قال المجلس الدستوري اللبناني في العديد من قراراته».

وأشار فتوش إلى أن «صلاحية مجلس النواب للتشريع في أي موضوع يبرده بقانون يصدر عنه يشترط توافقه وأحكام الدستور والمبادئ العامة ذات القيمة الدستورية كون اختصاصه شاملاً».

وأضاف: «التشريع يعني، بحد ذاته بتنظيم الحياة العامة ومصالح الأفراد والمجموعات، وهو، في ذلك، يتكئف مع مقتضيات هذه الحياة والمصالح ومستلزماتها وتطورها، بحيث يوفر لها الإطار القانوني التي تضمن سلامة ممارسة الحقوق وحمايتها، كما يوفر احترام المصلحة العامة وحمايتها أيضاً. هكذا يفرض أن يكون التشريع، هادفاً إلى حماية المصلحة العامة والحقوق المشروعة للأفراد والمجموعات التي يتكون منها الإقليم الذي تمارس عليه سيادتها. وأن الاعتبارات التي تدعو المشرع إلى التشريع، لتحقيق أو مواكبة هذه الأهداف، يفترض أن تكون دوماً محققة للمصلحة العامة وأن المجلس الدستوري لا يسعه إعمال رفايته على هذه الاعتبارات التي تملّي التشريع على المشرع، وذلك لأن القضاء الدستوري لا ينظر في ملاءمة التشريع بل في دستوريته، وهذا ما يعرّضه باجتهادات دستورية عربية بان الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها. وباجتهادات دستورية فرنسية ثابتة».

وأشار فتوش «إلى أن مجلس النواب هو سلطة التشريع الأصلية والمطلقة، طالما أن الدستور يحصر بمجلس النواب وحده سلطة الإشرع وإن يرسم حدودا لصلاحياته. وطالما أن حق الدولة في التشريع هو حق من حقوق السيادة التي تستمد مصدرها من الشعب وتمارسها الدولة. وطالما أن التشريع يرمي بحد ذاته إلى تنظيم الحياة العامة ومصالح الأفراد والمجموعات، وطالما أن التشريع يجب أن يكون هادفاً إلى حماية المصلحة العامة والحقوق المشروعة للأفراد والمجموعات التي يتكون منها الإقليم الذي تمارس عليه الدولة سيادتها».

واعتبر أن «تشریح الضرورة بدعة وهرطقة ومخالفة للدستور ولحق السيادة والمصلحة العامة. ولا يجوز أن تتوقف سلطة دستورية عن القيام بمهامها في حال استقالة سلطة دستورية أخرى لأن الدستور ينظم ذلك وتشريع الضرورة مخالفة جسيمة لمبدأ فصل السلطات، وتعاون السلطات، ومخالفة لأحكام الدستور وتعطيل لمهام المجلس النيابي».

### معلولي: عودة لبنان إلى الاستقرار لا تتحقق إلا بالنظام البرلماني

رأى النائب السابق لرئيس مجلس النواب ميشال معلولي أن «النظام الديمقراطي البرلماني، حامي الكيان عبر العهود والضمان للسلم الأهلي في وجه الحروب الداخلية والخارجية، يمر بخطين وجوديين، الأول الحركات التكفيرية والثاني النزوح السوري الذي فاق المليون ونصف المليون نازح. ويتفاقم هذان الخطران حدة وشراسة بالشعور الرئاسي وتعطيل مجلس النواب مصدر السلطات وشلل السلطة التنفيذية».

وقال معلولي في بيان أمس: «الكارثة الكبرى كانت وما زالت غياب أي تدابير أو إجراءات من السلطات المختصة لحد من تداعيات النزوح السوري والحركات التكفيرية».

واعتبر أن «عودة لبنان إلى الوحدة والاستقرار والسلام لن تتحقق إلا بعودة النظام الديمقراطي البرلماني إلى الحياة السياسية، وهذه العودة لا تتم إلا بإجراء انتخابات نيابية حرة وعاجلة تأتي بممثلين حقيقيين عن الشعب، تكون أولى مهامهم انتخاب رئيس للجمهورية ثم تالیف حكومة إنقاذ وطني».

### «الديمقراطي»: إجماع درزي في سورية على الانخراط في الدولة

أكد الأمين العام للحزب الديمقراطي اللبناني وليد بركات في تصريح أمس، أن «هناك إجماعاً درزياً عاماً في سورية على الانخراط في الدولة، وخيار عدم الحياد أمام خيار الحماية من قبل جبهة النصرة أو «إسرائيل»». وقال: «لا تنتص من الدور الذي يلعبه النائب وليد جنبلاط ومحاولاته لتحييد الدور، وإنما جبهة النصرة لا تريد أن تحيد أحداً وتريد رأس الدورز كما تريد رأس المسيحيين وغيرهم».

وتابع: «من الواضح أن أهالي السويداء حددوا خيارهم في عملية المواجهة ضد داعش والنصرة والتيارات التكفيرية الأخرى، ويعتبرون أنهم جزء لا يتجزأ من الدولة السورية»، مؤكداً: «أن الدورز قيادات ومشايخ ومرجعيات روحية هم ضد قيام دولة درزية ويرفضون التعاون مع «إسرائيل»».

وقال: «لا أرى أن من يقود هذه الحروب لديه القدرة على تقسيم هذه المنطقة، بقيادة سيمون داني شعون وزوجته وولديه بوحشية فقط بممارسة الحرب الأهلية، ويتفجر مطرانية سيدة النجاة في زحلة على رأس مطرانها في الثمانينات، بل إنها قتلت وقتلت ضباط الجيش اللبناني وعناصره، واغتالت عام 1990 المحرم داني شعون وزوجته وولديه بوحشية ما بعدها وحشية، ثم فجرت كنيسة سيدة النجاة في الزوق عام 1994 على رأس المصلين الأمنيين من دون أي أزع أو رحمة، بحيث نبتت على بناء وطن تنتصر فيه شرعة حقوق المواطن على شرعة حقوق الطوائف، ولحل أزمة النظام السياسي المهترئ الذي يدفع اللبنانيون وهدمهم ثمن عجزه»، وحمل الجهات السياسية الموجودة مسؤولية تعطيل قرارات الحكومة».

وأمل في أن «يؤدي الفراغ إلى إيقاف الضمير الوطني الحقيقي والحرس على بناء الدولة في ظل انشغال المجتمع الدولي بالصرعات في المنطقة».

الرابطة المارونية منحتة وسامها الجديد

## الراعي: ليقدم 8 و14 آذار مرشحيهما وينزلا إلى المجلس النيابي لانتخاب الرئيس



الراعي مع وفد الرابطة المارونية

تسلّم بطريك الماروني الكاردينال بشارة الراعي في الصرح البطريركي في بكري، وسام الرابطة المارونية الجديد الذي قدمه رئيس الرابطة سمير أبي المم، بحضور المطران سمير مظلوم وأعضاء المجلس. وبعدما رفع الراعي الصلاة لراحة نفس المثلث الرحمة كاثوليكوس كيليكيا لأرمن الكاثوليك رئيس بديروس التاسع عشر الذي غيبه الموت صباح أمس، أعرب أبي المم عن تقدير الرابطة «للكبير للجهود وللمعمل الذي يضطلع بهما صاحب الغبطة في هذه المرحلة الدقيقة والصعبة من تاريخ لبنان»، مؤكداً أن هذا «التقدير ترجمته الرابطة بتقديم وسامها تكعبير حسي وتكريم لغبطته».

ويعدا شكر الراعي للرابطة المارونية هذه المبادرة، وتطرق إلى موضوع رئاسة الجمهورية، وقال: «من المحزى جدا، بحق كل اللبنانيين، أن تكمل اليوم السنة والشهر على فراغ رئاسة الجمهورية. لقد حاولنا جاهدين وقلنا كما قال غيرنا الكثير ولكن النتيجة أن فريق 8 و14 يقفان في وجه بعضهما بعضاً».

وأضاف: «لقد طالبنا فريق 8 و14 آذار بتقديم مرشحيهما رسمياً على أن يعلننا برنامجيهما، ولينزل النواب إلى المجلس النيابي ويتخبوا الرئيس. ولكن لا يمكننا أن نقبل بأن يكون هناك شخص واحد ولا يحق لأحد غيره بالترشح، لأن الديمقراطية ونظامنا الديمقراطي في لبنان يفرضان وجود شخصين على الأقل. ولا يمكننا الاستمرار في الوقوف قبالة بعضنا من دون أي نتيجة، فالبلد يموت ويتفتت والمؤسسات تنهار».

واستقبل الراعي عضو كتل التغيير والإصلاح النائب ابراهيم كنعان الذي عرض «المواقف الإيجابية بغالبيتها لعدد من الأحزاب المسيحية حيال المبادرة التي أطلقها التكتل والمتمثلة بإجراء استطلاع لرأي المسيحيين حول من يريدون أن يكون رئيساً للجمهورية».

وأوضح كنعان أن «المرحلة المقبلة تقضي بوضع آلية لتطبيق هذه المبادرة».

### حمدان دعا إلى محاسبة ريفي عن حرق الدواب

### لقاء الأحزاب: من يسعى إلى إشعال فتنة داعم للإرهاب

خدمة للإرهابيين الذين ينهزمون في القلمون ولا علاقة له لا بتسريبات ويكيليكس ولا بالمنافسة بين وزير العدل والداخلية.

ودعا حمدان إلى محاسبة ريفي متمها إياه بإعطاء الأوامر لتليار المستقبل بإحراق الدواب في بيروت.

من جهة أخرى، حياً حمدان «أهلنا الدروز العرب في جبل العرب وفي السويداء بالتحديد مقدراً هذا الموقف الذي يشرفنا».

صدر عن اللقاء بيان تلاه حمدان، طالب فيه: «رئيس مجلس الوزراء تمام سلام والقوى الأمنية والجيش اللبناني الذين لنا ملء الثقة بهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حرق الدواب وقطع الطرقات ضد الأبرياء وأهلنا في بيروت وفي كل المناطق، هذه الممارسة التي كادت تؤدي إلى فتنة مذهبية كبيرة بسبب روعة وصفاقة أخذ الخوفا»، لافتاً إلى «أن البعض يحاول التخفيف من هذه المسؤولية وربطها بالصراع الداخلي في حين أنها ترتبط بالإرهاب، ومن يقف مع الإرهاب ويسعى إلى إشعال فتنة داخلية هو داعم للإرهاب إن لم يكن إرهابياً، ومن يستنجد بالإرهاب سيكون أول ضحاياها».

ووجه اللقاء «التحية لأبناء الجيش اللبناني والمقاومين الموجودين في جبال القلمون وفي عرسال

**بقعة ضوء**  
يومياً الساعة 18:30